المنهج الخاص لدراسة المناهج الفقهية للعلماء في رسائل الماجستير والدكتوراه.

نظر المجلس في جلسته (السادسة) المعقودة بتاريخ ١٤٤٠/٢/٧هـ فيما توصلت إليه اللجنة المؤلفة بناء على توصية مجلس القسم في جلسته (السابعة والعشرين) والمعقودة في ١٤٣٩/٧/٢٤هـ بشأن وضع منهج خاص لدراسة المناهج الفقهية للعلماء.

وبعد الدراسة والمداولة والإضافة أوصى المجلس بما يلي:

أولاً : لا بد أن يكون للعالم الذي يراد دراسة منهجه الفقهي تميز في المجال الفقهي، ومنزلة في مذهبه أو لدى الفقهاء عموماً، بحيث يذكر ذلك مع توثيقه أثناء التقدم بتسجيل الموضوع.

ثانياً : يدرس المنهج الفقهي للعالم في رسالة واحدة – ما أمكن – ولو اختلفت طريقته في مؤلفاته، ليحصل التكامل والموازنة في الدراسة.

ثالثاً : تكون الدراسة جامعة بين التنظير والتطبيق، ويكون عدد التطبيقات ملائماً للدرجة التي يراد تسجيل الموضوع لنيلها، على ألاّ تقل عن ثلاثة تطبيقات لكل مثال.

رابعاً : ضرورة اقتران النتائج التي يتوصل إليها الباحث بإحصائيات تثبت صحة المعلومات ودقة النتائج التي يضمنها الباحث رسالته.

خامساً : تتصدر البحث ترجمة فقهية للعلم محل الدراسة يركز فيها على الجوانب الفقهية، من حيث نشأته العلمية، وشيوخه، وتلاميذه، وأقرانه، ومشاركاته الفقهية العلمية والعملية، ومؤلفاته المطبوعة والمخطوطة والمفقودة وما لحقها من أعمال إن وجدت وأثرها على من أتى بعده، وأثر الظروف المحيطة به على اختياراته، وأثره في البناء العلمي للمذهب.

سادساً : تتناول الدراسة الحديث عن موارد العَلم محل الدراسة في مصنفاته وتأثيرها على منهجه الفقهي من جهة ، ومنهجه في التصنيف من جهة أخرى .

سابعاً : يقترح أن تكون عناصر المنهج الفقهي ما يلي :

١/ المنهج في تصوير المسائل وتحرير محلّ النزاع فيها.

٢/ المنهج في عرض الخلاف المذهبي منه والعالي.

٣/ المنهج في الاستدلال، ومدى العناية بأصول المذهب الذي ينتمي له.

٤/ المنهج في النقل والتوثيق.

٥/ المنهج في المناقشات، والردود.

٦/ المنهج في النقد والتصحيح المذهبي، والعام.

٧/ المنهج في الترجيح وبيان أسباب الخلاف وثمرته.

٨/ المنهج في الفروق والقواعد الفقهية ذكراً وتقريراً واستدلالاً.

٩/ المنهج في التنظير الفقهي.

١٠/ المنهج في توليد المسائل والأدلة والمناقشات، وما يذكره من المسائل وما يتركه.

١١/ المنهج في الصياغة الفقهية.